http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1584) السنة السابعة - الثلاثاء (18) آب 2009

فاقمها ضياع الخرائط العسكرية لمواقع زراعتها

ميسان حقل هائل لزراعة الألغام

ميسان / آكانيوز

اصبح العراق أكبر حاوية للألغام في العالم، وأطفاله هم أغلب ضحاياها والعراقيون بشكل عام حطبها الذي يحترق يوميا بفعل انفجاراتها.

وبدلا من ان تكون ارض العراق مزرعة كبيرة لمختلف المنتجات الزراعية التي تشتهر بها أرضه والمسماة ارض السواد، أصبحت الآن اكبر مزرعة لصناعة الموت والعوق بفعل الألغام أرضية التي لاتزال عروقها ممتدة منذ سنوات تبعث على الخوف والقلق والدمار. ومحافظة ميسان تعد من اكبر المساحات المحرمة على الأطفال لاتساع رقعتها حتى صارت مصيدة تستدرج الأطفال الى فخاخها وعلى امتداد مناطق الشريط الحدودي للمحافظة.

يقول الدكتور عبد الكريم زاير الموزاني أستاذ الدراسات النفسية والإرشاد التربوي بجامعة البصرة: انه «على الرغم من ان الألغام والمتفجرات والذخائر تؤدي الى كوارث بشرية وتفتك بأرواح الناس إلا ان آثارها تمتد الى الناجين منها خاصة الذين يتعرضون الى إعاقة او جروح خطرة تنتج عنها». واضاف ان «عملية إزالة الألغام في العراق تحتاج الى جهود وإمكانات كبيرة، والواقع ان بلدا مثل العراق يواجه أقسى هجمة إرهابية وما زالت مؤسساته في طور البناء والتكوين، من الصعوبة ان يستطيع حل هذه المشكلة بمفرده وبات من الصعوبة على الحكومة العراقية توجيه جهودها الى مكافحة الألغام التي تطوق المدن الحدودية مع استمرار معاناة السكان الآنية نتيجة استمرار أعمال العنف والعمليات الإرهابية». من جانبه قال مدير الدفاع المدني بميسان العميد عادل رحيم: أن «٢٦ نوعا من الألغام ذات المنشأ الايطالي والروسي واليوغسلافي قد زرعت في ارض ميسان منذ الحرب العراقية الإيرانية الى الآن ولاتزال آثارها قائمة وضحاياها العديد من الأطفال والشيوخ والنساء متواصلة». وأضاف «إلا أنها تحاصر أطفال المدن الحدودية، ولم تتوفر إحصائية دقيقة عن حجم الخسائر وحالات العوق التي يتعرض لها المواطنون في محافظة ميسان والذين يسكنون في الشريط الحدودي من جنوب العراق والمحاذي لإيران، نتيجة عدم إخلاء الضحايا الى المستشفيات، الا ان حجم الخسائر قد تصاعد خلال السنوات الثلاث الأخيرة من سقوط النظام السابق». وأردف قائلا ان «هناك تعاونا مع وحدات الفرقة العاشرة للجيش العراقي للكشف والمسح الميداني عن حقول الألغام حيث بلغ عدد الألغام المكتشفة خلال الثمانية أشهر الماضية من العام الجاري ٥٣٣٥ لغما مختلف الأنواع والأشكال والمنشأ وضمن مناطق المشرح والطيب والزبيدات من خلال التنسيق والتعاون مع أفواج طوارئ شرطة المحافظة ومديرية التحقيقات الوطنية». ويستدرك رحيم بالقول «نحن بحاجة الى المزيد من الخبرات والتدريب والتأهيل والمزيد من الوحدات الهندسية المتخصصة في إبطال العبوات والمتفجرات».

بدوره أوضح مدير بيئة ميسان المهندس سمير عبود عبد الغفور ان «ميسان هي واحدة من المحافظات التي عانت ويلات الحروب ومخلفاتها من القذائف غير المنفلقة والألغام التي تم زرعها على رقعة واسعة من المناطق الحدودية التي كانت مسرحا لحرب الثمان سنوات مع إيران». وأضاف: ان «انفجارات الألغام تتكرر بين يوم وآخر في المدن الحدودية للمحافظة لتقتل وتعوق الرعاة من سكنة تلك المناطق ولاتوجد حاليا إحصاءات مضبوطة عن عدد الإصابات بسبب عدم مراجعة المصابين من أبناء تلك المناطق النائية المستشفيات إلا ان أكثر من ٢٠٠٠ شخص واغلبهم من الاطفال من رعاة الأغنام الذين يدخلون حقول الألغام دون علمهم نتيجة وجود العشب الكثيف فيها ويقعون فريسة تلك الألغام، إضافة الى الحالات التي يواجهها العاملون في حقول نفط ميسان التي تتوزع عند الشريط الحدودي لمناطق الطيب والشيب والفكة وأبو غرب».

ولفت الى ان «على الدولة الآن ان تستعين بضباط الهندسة كل ضمن منطقة عمله للاستفادة منهم عن مواقع حقول الألغام المزروعة إبان الحرب العراقية الإيرانية فهم وحدهم من يستطيعون تشخيص مواقع تلك الألغام مادامت الخرائط قد اختفت وذلك لإنقاذ مايمكن إنقاذه فضلا عن الاستعانة بالخبرات الدولية التي تمتلك وسائل معالجة حديثة». واردف بالقول: إن «إحدى الفرق الهندسية التابعة لفرقة المشاة العاشرة قاموا بحملة للكشف ومعالجة الألغام وتمكنوا من إبطال مفعول العديد من تلك الحقول ولاتزال عمليات المسح جارية لغرض مكافحة الألغام والمخلفات الحربية».

من جهته يقول محيميد جعفر كضاض (٧٥ عاما) وهو راعي غنم، «بترت قدمي اليسرى نتيجة انفجار لغم في منطقة الفكة مع مقتل ثلاثة أغنام من القطيع منذ اكثر من ثلاث سنوات خلال قيامي برعي الأغنام في تلك المنطقة، وفي هذا العام توفي احد أولادي وعمره ١٨ عاما بعد تعرضه لانفجار لغم ارضي في المنطقة ذاتها عندما دخل منطقة مليئة بالعشب وإذا بها حقل ألغام مزروع منذ الحرب العراقية الإيرانية». وأضاف «لاتزال المنطقة حتى الآن تحتوي على الكثير من الألغام والمخلفات الحربية التي تهدد الفلاحين والرعاة بالخطر»، وتابع «طالبنا بتنظيف المنطقة من هذه المخلفات الا انه لم يسمعنا احد حتى بحت أصواتنا».

ويشاطره الهم المواطن حنون عبد جاسب، راعي أغنام يعمل في منطقة الطيب (٧٠ كم الى الشرق من مدينة العمارة) فيقول «بترت قدم ولدي احمد (١٨ عاما) بعد تعرضه لانفجار حقل ألغام في منطقة الزبيدات كما تعرض القطيع لهلاكات عدة في العام ٢٠٠٤ وراجعنا مديرية الدفاع المدني التي اعتذرت عن القيام بتنظيف المنطقة من الألغام بحجة انها لاتمتلك الامكانيات والأجهزة الخاصة بكشف الألغام وكذلك لاتساع الرقعة الجغرافية». فيما قال سلمان احمد تركي ويعمل قصابا: انه «كثيرا مايلاحظ في سوق الماشية أغناما وأبقارا مبتورة القوائم قد جاء بها أصحابها من المناطق الحدودية لبيعها في سوق الماشية والقصابين بعد ان تعرضت لحوادث الانفجارات».

انخفاض الموارد المالية يحبط آمال النهوض بالواقع الزراعي

بغداد / الوكالات

في الوقت الذي اكدت فيه وزارة الزراعة ان موازنة الوزارة لاتكفي لدعم المشاريع التي في النية تنفيذها للنهوض بالواقع المتردي للقطاع الزراعي في العراق، اشارت تقارير حكومية ان ٢٣٪ من العراقيين دون خط الفقر، بسبب نقص الموارد المالية وضعف العديد من القطاعات ومنها الزراعة.

واوضح وزير الزراعة بالوكالة اكرم الحكيم بحسب اذاعة العراق الحر: ان الوزارة كباقي الوزرات العراقية، تعاني من قلة الدعم المقدم من قبل الحكومة بسبب تأثر موازنة الدولة بالانخفاض الكبيرالذي شهدته اسعار النفط، مستدركا القول: ان هناك تحسنا نسبيا طرأ حاليا على اسعار النفط، وتمنى على الحكومة ان تأخذ بهذه الزيادة لاسعار النفط في اقرار الموازنة التكميلية. وأشار الحكيم الى ان ابرز المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي حاليا هي شحة المياه وذلك يعود الى قلة الامطار وتخفيض تركيا الحصص المائية المخصصة للعراق ضمن الضوابط الدولية الى النصف، الامر الذي دفعنا الى تشجيع المزارعين على اعتماد تقنيات الري الحديثة وهي تقنيات الرى بالتنقيط من اجل التقنين من كميات المياة المستهلكة للري.

وكشف الحكيم عن دعم مالي وفني ستقدمة منظمة الاغذية والزراعة العالمية الفاو الى وزراة الزراعة حيث بَين انه التقى مدير المنظمة خلال زيارة قام بها الى روما قبل اسبوعين لغرض افتتاح المكتب العراقي الرسمي في المنظمة، حيث تعهدت المنظمة بتقديم المنح المالية والخبراء الزراعين بالاضافة الى اقامة ورشات تدريبة للكوادر العاملة في الوزارة من اجل تطويرها وتأهيلها.

ويشار الى ان القطاع الزراعي في العراق يعاني منذ ثلاثة عقود مضت الاهمال وقلة الدعم، ويواجه حاليا ايضا تحديات كبيرة على رأسها شحة المياه، اضافة الى تعرض المزارع لمنافسة غير عادلة من قبل المنتجات الزراعية المستوردة والتي تباع في الاسواق العراقية بأسعار منخفضة، ما ادى الى عزوف اكثر المزارعين عن الزراعة والبحث عن فرص عمل اخرى تعينهم على توفير متطلبات حياتهم اليومية. كما ان نقص المياه ادت بشكل كبير الى هجرة الاسر الفلاحية من مناطق مهددة بالجفاف، فضلا عن زيادة نسبة العراقيين دون خط الفقر لترتفع بحسب رئيس الجهاز المركزي للاحصاء مهدي العلاق الى قرابة الثلاثة والعشرين بالمئة.

ويؤكد عضو لجنة المياه والزراعة والاهوار في مجلس النواب حاجي حسن بحسب (اذاعة العراق الحر) ان مشكلة المياه الرئيسية وتهديدات الجفاف تواجه نهر الفرات اكثر من نهر دجلة جراء السدود الكثيرة التي اقامتها تركيا. واكد حاجي ايضا ان عدم التزام الاخيرة بحصة العراق المائية جاء لعدم وجود بروتوكول موقع بين البلدين.

تحقيق بشأن اعتراف عميلة بريطانية بقتل عالم شكك في مبررات حرب العراق

لندن / يو بي اي

فتحت الشرطة البريطانية تحقيقاً بعدما اعترفت امرأة غامضة، ادّعت أنها عميلة لجهاز الأمن الخارجي البريطاني (إم آي ٦)، في سلسلة رسائل، بأنها قامت بقتل العالم الحكومي ديفيد كيلي، الذي شكك بمبررات الحرب في العراق.

وافادت صحيفة «ميل أون صنداي» البريطانية انه عُثر على جثة المفتش السابق لأسلحة الدمار الشامل لدى الأمم المتحدة في غابة قرب منزله في مقاطعة أوكسفورد شاير عام ٢٠٠٣ بعد فترة وجيزة من الكشف عن أنه كان مصدر تقرير شكك بالمبررات التي ساقتها حكومة توني بلير وقتها لتبرير اشراك بريطانيا في الحرب على العراق في ربيع عام ٢٠٠٣.

وكتبت الصحيفة، ان شهادة العميلة المفترضة وسلسلة من الوثائق السرية الأخرى، من بينها تقرير عن فحص جثة كيلي لدعم رواية قتله، وُزعت على الإنترنت واثارت الشكوك حول الظروف التي أدت إلى وفاته بعد أن ذكرت السلطات المختصة بأنه انتحر. واضافت: أن المرأة استخدمت اسما ديبلوماسيا سابقا، تمت تسميته لاحقاً كجاسوس بريطاني، لتزعم بأنها تلقت أوامر من «إم آي ٦» لقتل كيلي، لكن تحقيق الشرطة الذي انخرط في نقاشات عالية المستوى مع مسؤولين من وزارة الخارجية، كشف بأن الرسائل مزيفة كتبتها امرأة مقعدة.

واشارت الصحيفة إلى أن مفتشي الشرطة دققوا برسائل العميلة المفترضة و٥٠٠ وثيقة أخرى، من بينها تقرير فحص جثة كيلي، وخلصوا إلى الوثائق مزورة، وأن العالم وقع ضحية مؤامرة، تقف وراءها امرأة تدعى سوزان تومبكينز في الأربعين من العمر تعيش مع ابنتها وزوجها في منزل تملكه البلدية في قرية فليكني في مقاطعة ليسترشاير.

وكان ١٣ طبيباً اعلنوا الشهر الماضي، أنهم سيلجأون إلى القضاء لإبطال حكم الانتحار في قضية وفاة كيلي، وافادت تقارير صحيفة وقتها بأن السلطات البريطانية وبصورة غير اعتيادية، لم تكلف أي قاضي وفيات بالتحقيق في ملابسات وفاته، وصدر الحكم الرسمي الوحيد من «لجنة هاتون» التي طلب منها بلير التحقيق في استخدام التقارير الاستخبارية حول أسلحة الدمار الشامل لدى النظام العراقي المباد، والتي قضت بأن كيلي (٥٩ عاماً) توفي نتيجة فقدان دمه بعد ما أقدم على قطع رسغه بسكين. واضافت التقارير أن الأطباء الـ(١٣) أعدوا ملفاً من المعلومات الطبية يرفض الحكم الذي خلصت إليه اللجنة بأن وفاة كيلي كانت ناجمة عن إقدامه على قطع شريانه الزندي بسبب صغر حجمه وصعوبة الوصول إليه، وسيقوم محاموهم باستخدامه للمطالبة بفتح تحقيق رسمي وتسليمهم تقرير تشريح جثة العالم ، الذي لم تأذن الحكومة بنشره حتى الآن.

كما اوردت تقارير صحافية اخيرا، أن كيلي كان يعكف قبل وفاته في ظروف غامضة على وضع كتاب لفضح اسرار حكومة لندن عن الحرب، والكشف عن قيامه بتحذير بلير من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل قبل أسابيع من الحرب التي قادتها الولايات المتحدة وشاركت فيها بريطانيا.

فتيات بابل يعزفن عن الدراسة خوفا من تردي الأوضاع الأمنية

بابل / وكالات

انعكس الوضع الأمن المتردي في شمالي بابل على التعليم، إذ يعزف الأهالي عن إرسال الفتيات والأطفال من أبناء القرى الريفية إلى المدارس نتيجة خوفهم على حياتهم من أن تطولهم أيدي المسلحين الذين انتشروا في ربوع المناطق الريفية في المدن مجدداً.

وأوضحت مديرة الجمعية الإنسانية لحقوق الإنسان في بابل مها الخطيب أن "استطلاعات أجرتها الجمعية في مدن شمالي بابل (جبلة والمسيب واليوسفية واللطيفية والمحمودية) أظهرت أن غالبية الفتيات في القرى الريفية عازفات عن مواصلة الدراسة بسبب الوضع الأمني المتردي". وقالت الخطيب بحسب صحيفة "الحياة" إن "أهالي تلك المدن يتخوفون على بناتهم من الخطف أو القتل، ما يلحق العار بالعائلة أثناء ذهابها إلى المدرسة أو العودة منها"، مشيرة إلى أن "المسلحين الذين ينتمون الى تيارات إسلامية متطرفة، يحرمون الفتاة من متابعة دراستها، ووزعت بيانات وافتاءات بذلك على الأهالي، ومن يخالف أوامرهم، يعرض حياته وحياة أسرته إلى الموت المحقق".

ورأت الناشطة في حقوق المرأة هالة الزبيدي أن "المرأة الريفية شأنها شأن أي امرأة يقع عليها العبء الأكبر في اقتصاد الأسرة وبنائها، وتتحمل المسؤولية في غياب الأب والزوج". وأضافت أن "الآباء جعلوا من انعدام الأمن ذريعة لتسويغ الممانعة في إكمال دراسة الفتيات" وتابعت أن "بعد المدارس من قرية إلى أخرى، جعل الأمر أكثر تعقيداً". لافتة الى تعرض الطالبات في مدن شمالي بابل الى الاستهداف على أيدي مسلحين في اعتداءات راح ضحيتها عشرات الفتيات بين قتل وخطف.

وقال النقيب في مركز شرطة المسيب ماهر الجنابي إن "سكان هذه المناطق ينتمون إلى العشائر العربية، ويستعيبون ذهاب بناتهم الى مدارس وهن في عمر الفتيات". وأضاف أن "ما زاد الأمر تعقيداً، تعرض كثير من الفتيات من طالبات المرحلتين المتوسطة والإعدادية في القرى والأرياف الى الإستهداف على أيدي مسلحين". وزاد: "لا يمكن إعطاء وعود بتوفير الأمن للطالبات، فهذا صعب جداً في الوقت الحاضر".

من جهتها قالت طلبة كاظم (٤٥ سنة) من سكان جبلة إن "بناتنا غالباً ما يجلسن في البيت بعد إكمال المدرسة الإبتدائية لأن لا فائدة من تعليمهن أموراً لن تخدمهن، ومن الأفضل أن تساعد الفتاة عائلتها في الزمن الصعب هذا".

وقال المشرف التربوي مهند الشجيري: إن السبب الحقيقي لعدم إكمال الفتاة في شمالي بابل دراستها وبخاصة في الريف هو عدم توافر مدارس إبتدائية ومتوسطة وإعدادية كافية. وأضاف الشجيري: أن "هذه المنطقة تمتاز ببعد المسافات من قرية الى أخرى. وحتى إن وجدت مدرسة متوسطة أو إعدادية فإنها تكون مختلطة. ولا مانع عندنا ولكن ليُفصل دوامها". وأضاف: "خاطبنا وزارة التربية من خلال مديرية تربية بابل ووعدونا. إلا أن الوضع الأمني الحالي لا يشجع مطلقاً على إكمال الفتيات للدراسة". وأشار إلى "كثرة عمليات الخطف والذبح وهروب رب الأسرة في أحيان كثيرة، فتضطر العائلة إلى أن تعمل بعدد إضافي، وتلجأ الى الفتيات للإفادة منهن في أعمال جمع المحصول ورعاية الماشية وغيرها".

وكان الوضع الأمني ازداد تفاقماً خلال الآونة الأخيرة في مدن شمالي بابل حيث وقعت عمليات قتل وخطف وتفجير وانتشرت جماعات مسلحة مجدداً في قرى وأرياف المناطق الشمالية لبابل. وذكر آمر فوج الطوارئ في الحلة المقدم مثنى المعموري: "ما إن نقوم بحملة أمنية مكثفة على تلك المدن، حتى يعاود المسلحون انتشارهم مجدداً في البساتين والقرى المجاورة". وقال: إن قوات الأمن تنصح الأهالي بعدم إرسال بناتهم الى المدارس بسبب الخطر الماثل على حياتهن.

(هيومن رايتس) تنتقد غياب الاجراءات الحكومية لوقف الانتهاكات بحق المثليين

بغداد / المدى وكالات

قالت منظمة حقوق الانسان ان الجماعات المسلحة في العراق لجأت إلى شن حملة تعذيب وقتل متصاعدة تستهدف الرجال المشتبه في سلوكهم المثلي، ومن لا تبدو عليهم مظاهر «الرجولة» الكافية. واضافت في تقرير اصدرته امس الاثنين: ان السلطات العراقية لم تحرك ساكناً لوقف أعمال القتل، ودعت إلى التحرك سريعاً للسيطرة على انتهاكات المسلحين، ومعاقبة الجناة، لإيقاف انتشار العنف الذي يهدد أمن جميع العراقيين، بحسب التقرير.

وتقرير «يريدون إبادتنا: القتل العمد والتعذيب والتوجه الجنسي والنوع الاجتماعي في العراق» الذي جاء في ٦٧ صفحة، يوثق الحملة التي تستهدف الرجال المثليين بالقتل بمعزل عن القضاء والاختطاف والتعذيب، وبدأت في مطلع عام ٢٠٠٩. وبدأت أعمال القتل في مدينة الصدر وانتقلت إلى عدة مدن في شتى أنحاء العراق. وقال سكوت لونغ، مدير برنامج المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسية ومتحولي الجنس في منظمة حقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش): «على قيادات العراق الدفاع عن جميع العراقيين، لا أن يدعوهم فريسة سفراء الكراهية المسلحين». وتابع قائلا: «إن التغاضي عن التعذيب والقتل، يهدد حق جميع العراقيين في الحياة». وتحيط بقضايا الجنسانية والنوع الاجتماعي في العراق هالة من الصمت والوصم بالعار، ما يجعل من شبه المستحيل الخروج بتقدير دقيق لعدد القتلى في تلك الحوادث، لكن ثمة مؤشرات على مقتل المئات من الرجال في سياق الحملة. وقال أحد الرجال لـ «هيومن رايتس ووتش»: إن رجال الميليشيات اختطفوا وقتلوا شريك حياته منذ عشرة أعوام، في نيسان الماضي، وأضاف: «كنّا في وقت متأخر من الليل، وجاءوا فأخذوا شريك حياتي من منزل أبويه. اقتحم البيت أربعة رجال ملثمين طلبوه بالاسم وسبّوه وأخذوه أمام أبويه... وجدوا جثته في الحيّ في اليوم التالي، كانوا قد ألقوا بها في القمامة، وكانوا قد استأصلوا أعضاءه التناسلية وانتزعوا جزءًا من حلقه». ويقوم القتلة باقتحام البيوت والتقاط الأشخاص من الطرقات، حسبما قال الشهود والناجون من الحوادث، ويقومون باستجوابهم قبل قتلهم، كي يتوصلوا منهم إلى أسماء ضحايا آخرين. وهم يمارسون تقنيات تعذيب مروعة، منها سد فتحات شرج الرجال بالصمغ كنوع من العقاب. وتحدثت هيومن رايتس ووتش إلى أطباء قالوا: إن المستشفيات والمشارح استقبلت العشرات من الأجساد المشوهة، من أحياء وقتلى. وقالت (رشا مومنه)، الباحثة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في (هيومن رايتس ووتش) : «ليس القتل والتعذيب من الأعمال الكفيلة بفرض الأخلاق». وأضافت: «وأعمال القتل هذه مؤشر على إخفاق السلطات العراقية في فرض سيادة القانون وحماية المواطنين». ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان جميع أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، ويكفل الحق في الحياة، بما في ذلك الحق في الحصول على الحماية الفعالة من الدولة. وفي قرارها بتاريخ ١٩٩٤ في قضية «توتن ضد أستراليا»، رأت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن الحماية من المعاملة غير المنطوية على المساواة، الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تمتد لتشمل حماية من لديهم ميول جنسية مغايرة.

كما يوثق التقرير كيف أن المخاوف على رجولة رجال العراق والتحيز ضد الجنسانية بشكل عام، هي ما يدفع الى ارتكاب أعمال القتل هذه. وقال العديد من الرجال لـ «هيومن رايتس ووتش»: إن آباءهم أو أشقاءهم هددوهم بالقتل للانتقام لشرفهم لأن سلوكهم غير «الرجولي» يهدد سمعة الأسرة أو القبيلة. وقد لجأ الكثير من العراقيين الذين يخشون التعرض للهجوم، إلى التماس الأمان في الدول المحيطة بالعراق، لكن هذه الدول ليست بالملاذ الآمن، حسبما ورد في التقرير. فإن السلوك المثلي الطوعي مُجرّم في أغلب هذه البلدان، والتحيز ضد الميول الجنسية وهوية النوع الاجتماعي يغذي العنف والتمييز فيها جميعاً. ودعت (هيومن رايتس ووتش) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها، وكذلك الحكومات التي تقبل لاجئين من العراق، إلى مد مظلة إعادة التوطين على وجه السرعة إلى هذه الفئة من الناس.